

تطبيق إصلاحات بازل 3 في البنوك العربية مع الإشارة إلى البنوك الخليجية (السعودية، الإمارات، البحرين)

Implementation of Basel III reforms in Arab banks
Case Study of Gulf Banks (KSA, UAE, Bahrain)

أ. سناء العايب

Laibsana89@gmail.com

جامعة أم البواقي - الجزائر

د. زبير عياش

zoubeirayache@yahoo.com

جامعة أم البواقي - الجزائر

Abstract

After the global financial crisis and the significant effects on the global banking system there was a need to think of new mechanisms to improve banks' capacity to deal with future crises and to ensure effective management of existing risks and the risks revealed by the crisis, which was supported by the Basel Committee in its third agreement (Basel 3), which states hastened to implement, including the Arab countries, and in this context we will try through this study to put the implementation of this agreement in banks, addressing the effects of the global financial crisis affecting the Arab region and the financial measures taken to deal with it, thus identifying the most important changes and reforms Basel 3, as well as the presentation of the legal measures taken by the Arab central banks to implement these reforms.

Key words: International banking system, Basel 3 agreement, Arab banks.

مقدمة:

تعتبر المخاطر من أهم المشكلات الاقتصادية التي واجهت الأفراد والمؤسسات عبر التاريخ، ونتيجة للتطورات التي اكتسحت الساحة المالية والبنكية، فقد ازدادت هذه المخاطر وتنوعت وأصبح من الضروري العمل بشكل مكثف وجماعي على الحد منها أو التخفيف من حدتها على الأقل، وهو ما عملت عليه الهيئات الدولية، وفي هذا الإطار برزت جهود لجنة بازل للرقابة البنكية من خلال أعمالها التي عملت على تطويرها وتكييفها وفق ما يتماشى والمستجدات الدولية، خلال سنة 1988 تم طرح الاتفاقية الأولى والتي تضمنت آليات اجراءات لضبط مخاطر الائتمان، بينما تناولت في تعديلات 1995 مخاطر السوق، ونظرا لتطور وتعقد الخدمات المالية والبنكية، وزيادة الاعتماد على التكنولوجيا، وكذا ظهور البنوك ذات النشاط الدولي، بالإضافة إلى الاعتماد على جهات أخرى في توفير بعض الخدمات، برزت مخاطر التشغيل، وقد حازت على اهتمام اللجنة التي وضعت عدة الاجراءات وآليات للتحكم فيها من خلال اتفاقيتها الثانية التي طرحتها سنة 2004، والتي من خلالها اهتمت أيضا بالمخاطر الائتمانية باعتبار أن السبب الرئيسي لحدوث الأزمات هو تعثر الائتمان وفق ما كشفت عنه الدراسات الخاصة بالأزمات المالية والبنكية.

وبعد الآثار الجسيمة التي خلفتها الأزمة المالية العالمية (2008)، كان لزاما على لجنة بازل تعديل مقرراتها لتتلاءم مع التغيرات التي كشفت عنها الأزمة، وتعزيز قدرة النظام البنكي العالمي لمواجهة أزمات لاحقة، حيث عمدت في جويلية 2009 إلى طرح مقترح شمل تعديلات مست الدعائم الثلاث لمقررات بازل 2، وجاءت هذه التعديلات تحت اسم بازل (2.5)، ثم تم طرح المقترح الجديد (بازل 3) في ديسمبر 2010، والذي شمل اصلاحات جديدة ونقاط جديدة لم ترد في الاتفاق السابق، حيث تم الاهتمام بتعزيز رأس المال ومخاطر السيولة والرافعة المالية وهي نقاط أغفلتها الاتفاقية السابقة، وقد سارعت الدول لتطبيق هذه الإجراءات، والدول العربية هي الأخرى لم تكن بمعزل عن هذه الأحداث، فقد تأثرت جراء الأزمة المالية (بدرجات متفاوتة حسب طبيعة الاقتصاد ودرجة الانكشاف على الأسواق العالمية)، وفي سبيل ذلك قامت مجموعة من الإجراءات لتطبيق هذه المقررات.

ما مدى التزام البنوك العربية بإصلاحات بازل 3؟ وما هي الاجراءات المتخذة في سبيل ذلك؟

و هذا التساؤل يقودنا إلى طرح التساؤلات الفرعية التالية :

- كيف أثرت الأزمة المالية على الدول العربية؟
- ماهي الإصلاحات التي تم اتخاذها لتلافي تداعيات الأزمة المالية؟
- ماهي الاجراءات التي اتخذتها البنوك العربية لمواكبة الإصلاحات الدولية؟ وما مدى التزامها بها؟ للإجابة عن هذه التساؤلات تم تقسيم الدراسة إلى ثلاثة محاور كما يلي:

المحور الأول: الأزمة المالية العالمية والدول العربية.

المحور الثاني: قراءة في مضمون اصلاحات بازل3.

المحور الثالث: تطبيق اصلاحات بازل 3 في الدول العربية.

المحور الأول: الأزمة المالية العالمية والدول العربية

1 - تأثير الأزمة المالية العالمية على الدول العربية

مست الأزمة المالية العالمية جميع القطاعات الاقتصادية، وقد شهد العالم افلاس كبرى البنوك والمؤسسات المالية جراء انهيار مؤشرات الأسواق المالية، والدول العربية وخصوصا الدول الخليجية منها لم تكن بمعزل عن هذه الأحداث فقد شهدت أسواقها المالية انهيارا كبيرا في مؤشرات كما يوضحه الجدول الموالي:

الجدول رقم (01): انهيار مؤشرات الأسواق المالية الخليجية

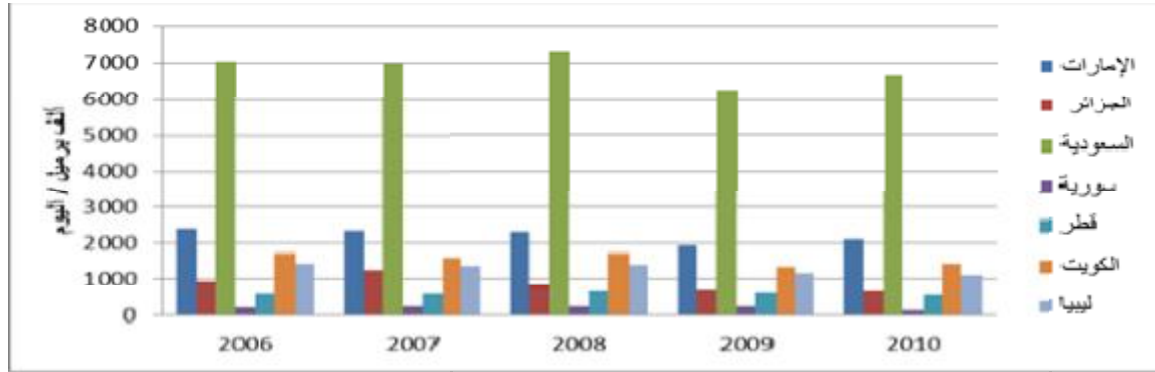
31 مارس 2009	12 سبتمبر 2008	
4703.15 نقطة	8128.10 نقطة	السعودية
6745.30 نقطة	13123.90 نقطة	الكويت
1568.46 نقطة	4258.79 نقطة	دبي
2533.77 نقطة	4034.23 نقطة	أبو ظبي

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على: هيثم يوسف عويضة، الأزمة المالية وانعكاساتها العالمية، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2015، ص: 209.

يوضح الجدول السابق مدى تأثير الأسواق المالية الخليجية جراء الأزمة المالية، ويظهر ذلك جليا من خلال الانخفاض الكبير الذي شهدته المؤشرات، حيث نلاحظ أن السوق المالي السعودي شهد انخفاضا بمقدار النصف حيث وصل إلى 4703.15 نقطة في 31 مارس 2009، وهو ما حدث في سوق الكويت أين انخفض المؤشر بـ 6378.6 نقطة خلال 6 أشهر، والسوق المالي الإماراتي قد شهد انخفاضا هو الآخر، حيث عايش سوق دبي انخفاضا كبيرا بمقدار 2690.33 نقطة، و 1500.46 نقطة بالنسبة لسوق أبو ظبي.

أما بالنسبة للحسائر الاقتصادية فقد عانت الدول المصدرة للنفط كذلك جراء الأزمة خصوصا منها التي يعتمد اقتصادها على العائدات النفطية بدرجة أولى، كالجنازير وليبيا اللتين لم يتأثر نظامهما البنكي ولكن عانتا من آثار أخرى، حيث انخفض النمو الاقتصادي فيهما نتيجة انخفاض انتاج النفط بسبب سياسة تخفيض الانتاج التي انتهجتها منظمة أوبك في تلك الفترة كما يوضحه الشكل الموالي:

الشكل رقم (01): تطور صادرات النفط في الدول العربية خلال الأزمة المالية



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات التقرير الاحصائي السنوي لمنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترو، 2011، ص: 92

يتبين من خلال الشكل أن الدول الخليجية لم تتأثر كثيرا بالأزمة المالية، فالسعودية تصدرت قائمة الدول المصدرة للنفط خلال الفترة (2006-2010)، فخلال الأزمة لم تنخفض صادرات واستقرت عند 7000 برميل في اليوم، وفي أوج الأزمة المالية ارتفعت صادراتها لتقارب 8000 برميل في اليوم، الإمارات هي أيضا شهدت استقرار بما يعادل 2500 برميل في اليوم، أما الدول الأخرى وهي التي تعتمد على العائدات النفطية بنسبة كبيرة في اقتصادياتها، فقد تأثرت صادراتها النفطية جراء تخفيض إنتاج النفط، ولم تتأثر أنظمتها البنكية لعدم انكشاف بنوكها المحلية على الأسواق العالمية، وعدم نشاط أسواقها المالية المحلية.

2 - خطط الإنقاذ التي تبنتها الدول العربية:

قسمت الدول العربية إلى ثلاث مجموعات، تضم المجموعة الأولى دول الخليج، أما المجموعة الثانية فهي تضم كل من الجزائر السودان ليبيا واليمن، أما المجموعة الثالثة فهي تضم الأردن، تونس، سورية، لبنان، مصر، المغرب وموريتانيا¹.

2-1 - خطة دول الخليج:

بهدف التخفيف من حدة آثار الأزمة المالية اتخذت مجموعة دول التعاون الخليجي عدة إجراءات أبرزها ضخ أموال في النظام البنكي لمواجهة نقص السيولة، وتحديد نسبة التمويل الموجه للرهن العقاري، بالإضافة إلى مراقبة المؤسسات المالية العربية المرتبطة بالمؤسسات الدولية، بالإضافة إلى خفض معدلات الفائدة على أدوات السياسة النقدية، حيث قامت الكويت بخفض معدل الفائدة إلى 1.5% وضخ مليار دينار كسيولة في الأسواق، أما الإمارات العربية المتحدة، فقد قدمت قروض قصيرة الأجل بقيمة 13.6 مليار دولار، كما منحت السعودية للبنوك خيار الاقتراض من الأوراق الحكومية بنسبة 75% أي ما يعادل 53.1 مليار دولار، وخفضت معدلات الفائدة من 5%-10%، وبغية تعزيز الثقة في سوق الأوراق المالية بالدوحة، قررت هيئة الاستثمار لدولة قطر شراء ما بين 10%-20% من راس المال المدرج في السوق، أما دولة البحرين فقد صرحت على لسان محافظ البنك المركزي أن بنوكها لم تتأثر بالأزمة المالية العالمية وأنها تستثمر أموالها في دول الخليج وليس في الأدوات المالية المشتقة².

2-2 - دول المجموعة الثانية:

لم يتأثر القطاع البنكي لهاته الدول بتداعيات الأزمة المالية العالمية لكونه أكثر انغلاقا وغير مرتبط بالنظام البنكي والمالي العالمي بصورة مباشرة، ولكنها قد تأثرت من جراء انخفاض الطلب على النفط والنتاج عن الركود في الاقتصاد العالمي فقد قامت ليبيا والجزائر العضوين في منظمة أوبك بخفض حصصهما الانتاجية خلال عامي 2008 و2009 وذلك تطبيقا لقرار أوبك بتخفيض حصص الإنتاج نتيجة تراجع حجم الصادرات النفطية لدول المجموعة بنسبة 28% في منتصف عام 2009 مقارنة بنسبة انخفاض بلغت 2% في عام 2008.

2-3 - دول المجموعة الثالثة:

في مجال السياسة النقدية قامت كل من الأردن، تونس، مصر، المغرب بتخفيض أسعار الفائدة التي تقرها السياسة النقدية، وذلك لحث البنوك التجارية على زيادة الإقراض للقطاع الخاص، حيث قامت مصر بتخفيض سعر الإيداع ليلية واحدة ست مرات خلال الفترة فيفري - سبتمبر 2009 وقد بلغ إجمالي التخفيضات التراكمية 325 نقطة أساس، كما قامت السلطات النقدية في الأردن بنفس العملية على ثلاث مرات خلال عام 2009 بواقع 50 نقطة أساس في كل مرة، كما قامت جميع دول المجموعة بتخفيض نسبة الاحتياطي الإلزامي وفتح تسهيلات جديدة للإقراض وتوفير مزيد من السيولة للبنوك العاملة فيها، وتقدم ضمانات للودائع البنكية.

وفي جانب السياسة المالية، فقد قامت كل من تونس ومصر بتنفيذ حزمة إجراءات شاملة لزيادة الإنفاق العام وتحفيز النمو الاقتصادي، حيث تمثل ذلك في الاستثمار في مشاريع البنية التحتية والتعليم وتقديم الدعم لمؤسسات القطاع الخاص المولدة للوظائف الجديدة ودعم الصادرات من خلال زيادة الضمانات المتاحة للصادرات، وقامت كل من الأردن، سورية والمغرب بزيادة الإنفاق العام على الاستثمار في عدد من المشاريع الإنمائية.

المحور الثاني: قراءة في مضمون اصلاحات بازل 3

1- أهداف بازل 3:

بعد الخسائر التي لحقت بالبنوك والمؤسسات المالية، والتي أطاحت بمؤسسات عمالية رائدة، رأت اللجنة أنه من الضروري التفكير في اجراءات تحفظ سلامة النظام البنكي باعتباره ركيزة أساسية في اقتصاد أي بلد، باعتبار أن القطاعات الأخرى تلتقي وتشابك مع هذا القطاع في مرحلة ما للحصول على الموارد المالية، لذا تم التفكير في تعديل مقترح بازل 2 وذلك بعد التعديل التمهيدي (بازل 2.5)، للخروج بالصيغة النهائية للمقترح الجديد (بازل 3)، وفي هذا الإطار ركزت اللجنة على النقاط التالية³:

- تحسين فعالية الرقابة الاحترازية تجاه المخاطر من خلال معايير كفاية رأس المال ومعايير تسيير السيولة بسياق يتسم بمرونة عالية لتمكين السلطات الرقابية من والأنظمة البنكية من مواجهة أي أحداث مفاجئة.
- تحسين أساليب تسيير المخاطر في ظل أسس الحذر والابتكار، وتحقيق توازن بين المخاطر ومستوى الأموال الخاصة، ودفع البنوك إلى تطبيق مبادئ الحوكمة لترشيد الإدارة والنظم الداخلية التي يعمل بها البنك لتصب اهتمامها على المخاطر.
- تحسين قدرة السلطات الرقابية والبنوك على استيعاب الصدمات الناجمة عن المخاطر النظامية التي تقوض كفاءة أسواق التمويل، ومخاطر العدوى التي تنقل الصدمة إلى البنوك السليمة في مركزها المالي.
- اقتراح معايير دولية ذات صلة بسيولة البنوك إلى جانب المعايير الخاصة بالملاءة، من شأنها تعزيز استقرار النظام المالي العالمي بإحداث تنسيق حسن بين السلطات الرقابية في تقييم مستويات السيولة على بنموذج واحد ومتكامل، وهو من شأنه أيضا تحقيق ظروف تنافسية متكافئة بين البنوك لتجنب تلمص بعضها من تطبيق المتطلبات التنظيمية والرقابية.

2- الإصلاحات الواردة في بازل 3:

تضمنت مقررات بازل 3 عدة اصلاحات كما يلي⁴:

- ü إلزام البنوك بالاحتفاظ بقدر من رأس المال الممتاز (رأس مال أساسي)، وهو من المستوى الأول ويتألف من رأس المال المدفوع والأرباح المحتفظ بها ويعادل 4.5% على الأقل من أصولها التي تكتنفها المخاطر (كانت هذه النسبة في بازل 2 تقدر ب 2%).
- ü تكوين احتياطي جديد منفصل يتألف من أسهم عادية ويعادل 2.5% من الأصول، ما يعني زيادة كمية رأس المال الممتاز إلى ثلاث أضعاف ليبلغ 7%، وفي حال انخفاض هذه النسبة فإنه يتم فرض قيود على توزيع الأرباح على المساهمين أو منح المكافآت المالية للموظفين.

- ü تلزم هذه الاتفاقية البنوك بالاحتفاظ بنوع من الاحتياطيات لمواجهة الآثار السلبية للدورة الاقتصادية بنسبة تتراوح بين 0% و 2.5% من رأس المال الأساسي، مع توفر حد أدنى من مصادر التمويل المستقرة لدى البنوك، وذلك لضمان عدم تأثر دورها في منح الائتمان والاستثمار جنبا إلى جنب، مع توافر نسبة محددة من السيولة لضمان قدرة البنوك على الوفاء بالتزاماتها تجاه العملاء.

نصت هذه الاتفاقية أيضا على رفع المستوى الأول من رأس المال الإجمالي من 4% إلى 6%، وعدم احتساب الشريحة الثالثة في معدل كفاية رأس المال.

تعتبر اتفاقية بازل 3 امتداد لما جاء في اتفاقية بازل 2، حيث أدخلت عليها إصلاحات بهدف تلافي الأخطاء التي كشفت عنها الأزمة المالية، وذلك لمحاولة تعزيز صلابة النظام البنكي العالمي لمواجهة أزمات لاحقة في حالة حدوثها، ومن خلال هذا العنصر سنتطرق إلى أهم المحاور الواردة في هذه الاتفاقية وكذا التطبيق الزمني لها.

المحور الأول: تحسين نوعية رأس المال

ينص هذا المحور على تحسين نوعية وشفافية قاعدة رأس المال في البنوك، وذلك من خلال إعطاء مفهوم جديد له، حيث أصبح رأس المال الأساسي مقتصرًا على رأس المال المكتتب به والأرباح غير الموزعة بالإضافة إلى أدوات رأس المال غير المشروطة وغير المقيدة بتاريخ استحقاق، أما رأس المال المساند فهو يضم أدوات رأس المال المقيدة لخمس سنوات على الأقل والقابلة لتحمل الخسائر، وبالتالي تم إسقاط الشريحة الثالثة من حساب الأموال الخاصة⁵، وصارت نسبة كفاية رأس المال تحسب على النحو التالي⁶:

$$\text{نسبة كفاية رأس المال} = \frac{\text{رأس المال الأساسي} + \text{رأس المال التكميلي}}{\text{مخاطر الائتمان} + \text{مخاطر السوق} + \text{المخاطر التشغيلية}} \leq 10.5\%$$

تتكون الأموال الخاصة وفقا للنسبة أعلاه من شريحتين فقط هما رأس المال الأساسي (الشريحة الأولى) ورأس المال التكميلي (الشريحة الثانية) وفيما يلي شرح لمكونات كل شريحة على حدة:

1- رأس المال الأساسي:

تتكون هذه الشريحة من الأسهم العادية والأرباح غير الموزعة، وتعتبر النواة الصلبة للبنك. كما تتكون من أية حقوق ملكية أخرى كالاحتياطيات المعلنة، إضافة إلى أية أدوات مالية أخرى تستوفي شروط تصنيفها في هذه الشريحة وسميت بالشريحة 1 الإضافية، والتي تتكون من الودائع والديون الثانوية على البنك، أدوات دائمة وهي التي ليس تاريخ استحقاق وليس عليها حوافز عند تسديدها، بالإضافة إلى أدوات قابلة للاستدعاء من قبل المصدر فقط بعد خمس سنوات كحد أدنى⁷، ويتم الرفع التدريجي لما تمثله النواة الصلبة من قيمة المخاطر من 2% إلى حدود 4.5% مع بداية سنة 2015. أما ما تمثله الشريحة 1 الإضافية من قيمة الأصول المرجحة بأوزان المخاطر فسوف تنتقل من 2% سنة 2012 إلى 1% سنة 2013 ثم 1.5% سنة 2014 لتبقى عند هذا المستوى⁸، كما سيتم خصم بعض الأصول من هذه الشريحة على غرار الشهرة والأصول غير الملموسة، أصول الضرائب المؤجلة، احتياطي تحوط التدفقات النقدية، أرباح البيع المحققة من عمليات التوريق، المساهمات التبادلية والاستثمارات الهامة في رأس مال البنوك والمؤسسات المالية وشركات التأمين، وحدود الخصومات، كل هذه الأصول تخصم من حساب رأس المال العادي بالشريحة الأولى بدلا من متطلبات اطار بازل 2 (بالخصم 50% من الشريحة الأولى و50% من الشريحة الثانية)⁹ كما أن اللجنة راعت مبدأ التدرج في نسبة الاقتطاعات، حيث بدأت من 20% سنة 2014 إلى 100% سنة 2018.

2- رأس المال التكميلي:

يسمى أيضا الشريحة الثانية من رأس المال، ويتكون من احتياطيات إعادة التقييم والمخصصات العامة لخسائر الديون... الخ وبصفة عامة فهي تحوي جميع الأدوات المستعملة لجلب الديون ورأس المال المستوفاة للشروط المنصوص عليها في اتفاقية بازل 3، أما ما تمثله هذه الشريحة من قيمة الأصول المرجحة بأوزان المخاطر فسوف تنخفض بشكل تدريجي حتى تستقر عند 2% ابتداء من سنة 2015¹⁰.

3- هامش الحماية من التقلبات الدورية:

الهدف منه هو ضمان أن متطلبات رأس المال في القطاع البنكي تأخذ في عين الاعتبار البيئة المالية الكلية، حيث يستفاد من هذا الهامش عند حدوث ربط بين زيادة النمو الائتماني الإجمالي ووجود مخاطر على مستوى النظام ككل، يعزز هذا الهامش قدرة النظام

البنكي على حماية رأس المال من أية خسائر مستقبلية ممكنة¹¹، وتتراوح نسبة هذا الهامش بين 0% و2.5% إضافة إلى النسبة المقترحة.

إن لتطبيق مثل هذا المتطلب العديد من المزايا على الصعيد الاقتصادي الكلي ومن أهمها¹²:

ü تجنّب السلطات الرقابية التدخل لدعم بعض المؤسسات المالية خشية تعرضها للتعرّض المالي، هذه الكلفة التي يتحملها عادة دافعي الضرائب.

ü ضمان وجود قدر كافٍ من الائتمان الممنوح والموجه لتمويل الأنشطة الاقتصادية.

ü حتى في أوقات تعرض الاقتصاد للصدمات، وبالتالي ضمان وجود تمويل لأنشطة الاقتصاد العيني بما يقلل من فترات الركود الاقتصادي.

ü الحيلولة دون توسع القطاع المالي في منح الائتمان في أوقات الرواج الاقتصادي وبالتالي الحد من تراكم المخاطر على مستوى القطاع المالي.

ü الحيلولة دون تكون فقاعات أسعار الأصول وما ينتج عنها من أزمات مالية تؤثر على أنشطة القطاعين المالي والعيني على حد سواء.

وفي ديسمبر 2010 وضعت لجنة بازل مبادئ تتعلق بمتطلبات رأس المال الإضافية للحد من مخاطر التقلبات في دورات الأعمال وتأثيراتها على عمليات منح الائتمان، وتتمثل هذه المبادئ فيما يلي¹³:

- تحقيق الهدف الرئيسي من وضع هذا الهامش، والمتمثل في حماية القطاع البنكي من الخسائر المحتملة جراء منح الائتمان.
- المؤشر المرجعي المشترك، وهو يعبر عن نسبة الائتمان الممنوح للقطاع الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي، وهو مؤشر يمكن الاستعانة به كمؤشر مرجعي إلى جانب المؤشرات الأخرى في اتخاذ القرارات الرقابية بهذا الشأن.
- خطر الإنذارات المضللة، حيث يجب على الهيئات الرقابية التأكد من تناسق المعلومات والمؤشرات مع المتغيرات الأخرى للوصول لصورة تعبر عن الواقع تمكن من اتخاذ قرارات صحيحة.
- الاستفادة من الموارد المتاحة، حيث يسمح للبنوك الاستفادة من هذا الهامش في حالة نضوب مصادر التمويل، وذلك لضمان عدم تأثر مستويات الائتمان الممنوح في أوقات الأزمات.
- أدوات الرقابة الاحترازية الكلية الأخرى، فعند تراكم مخاطر على مستوى القطاع المالي، يطلب من البنوك تكوين هذا الهامش ليتكامل مع الإجراءات الاحترازية الأخرى.

4- هامش حماية للمحافظة على رأس المال:

هدفت اللجنة من خلال إضافة هذا المعيار إلى تدعيم رأس مال البنك في غير أوقات الأزمات (أوقات الانتعاش) لمواجهة الخسائر المحتملة، حيث حددت نسبة هذا الهامش بـ 2.5% والتي من المتوقع تطبيقها بحلول سنة 2019، كما تم مراعاة التدرج في بدء التطبيق بـ 0.625% سنة 2013 إلى 1.875% سنة 2018.

من خلال هذه الاتفاقية سمحت اللجنة للبنوك بتطبيق معدل كفاية رأس المال على مراحل، بدءاً بالفترة (2013-2015) أين أبقت اللجنة على نفس المعدل المعمول به في الاتفاقية السابق (8%)، وخلال الفترة (2017-2018) تم رفع النسبة إلى 9%، لثم تطبيق النسبة النهائية خلال سنة 2019 بنسبة 10.5%.

المحور الثاني: تعزيز تغطية المخاطر

شدت لجنة بازل في اتفاقها الجديد على تحسين تغطية المخاطر من خلال الاهتمام بمخاطر جديدة مثل مخاطر الائتمان المتعلقة بالأطراف المقابلة بأشكالها الجديدة، ومخاطر تصحيح التصنيف الائتماني، بالإضافة إلى مخاطر التوريق، وفي هذا الإطار ألزمت اللجنة من خلال هذا المحور بتخصيص جزء من رأس المال لتغطية الخسائر الناتجة عن هذه المخاطر، حيث اقترحت أوزان مخاطر عالية على التعرضات لمخاطر التوريق للعناصر داخل الميزانية، وكذا معاملات تحويل ائتمان عالية بالنسبة للعناصر خارج الميزانية، كما اقترحت أيضاً الاعتماد على تحليلات الائتمان الداخلية الصارمة في البنوك بالنسبة للتعرض لمخاطر التوريق والتقليل من الاعتماد على التقييم الخارجي، وبالنسبة لمخاطر السوق فقد أدرجت اللجنة تعديلات في 2009 تدخل حيز التطبيق في ديسمبر 2010، وهي إجراءات مكتملة لما جاء في تعديلات بازل 2.5، وهذه التعديلات كما يلي¹⁴:

- إضافة تكلفة إضافية لرأس المال لتغطية مخاطر كل من عدم السداد ومخاطر تغير التصنيف بالنسبة للمنتجات الائتمانية غير المورقة.
- إلغاء المعاملة التفضيلية التي كانت لأعباء رأس المال الموجهة لمواجهة المخاطر المحددة للأسهم ضمن محافظ الأوراق المالية التي تتميز بدرجة عالية من السيولة والتنوع والتي كانت 4% بدلا من 8% ووفق الوثائق الجديدة تطبق نسبة 8% كنسبة لأعباء رأس المال اللازمة لمواجهة المخاطر المحددة للأسهم في جميع الحالات وبشكل أكثر تحوطا.
- طالبت اللجنة باحتساب القيمة المعرضة للمخاطر في ظروف ضاغطة (اختبارات التحمل) بالأخذ بعين الاعتبار فترة مراقبة زمنية تصل إلى عام واحد.
- إن تكلفة رأس مال البنك باستخدام الطرق الداخلية ستكون عرضة لتكلفة مخاطر السوق العامة، بالإضافة إلى مخاطر خاصة، وفق نموذج محدد تقاس باستخدام 10 أيام على مستوى ثقة قدره 99%

المحور الثالث: نسبة الرافعة المالية

نص هذا المحور على إدخال نسبة الرافعة المالية كوسيلة مكتملة لمتطلبات كفاية رأس المال على أساس المخاطر، حيث تهدف هذه النسبة للتحكم منح القروض، وقد قدرت بـ 3% من رأس المال الأساسي (والذي يتكون في معظمه من الأسهم)، ويتم حساب هذه النسبة من الأصول داخل الميزانية والأصول خارج الميزانية دون استخدام أوزان ترجيحية، وذلك وفقا للصيغة التالية¹⁵:

رأس المال الأساسي

$$\text{نسبة الرافعة المالية} = \frac{\text{رأس المال الأساسي}}{\text{تعرضات داخل الميزانية وخارجها}} \leq 3\%$$

تعرضات داخل الميزانية وخارجها

بدأ تنفيذ هذه النسبة داخل البنوك في جانفي 2013 وتستمر إلى غاية جانفي 2017، وهي فترة تجريبية يتم فيها مراقبة النسبة ومكوناتها، وخلال هذه الفترة يجب على البنوك الإفصاح عن مكونات نسبة الرافعة لديها.

المحور الرابع:

يتمثل أساسا في نظام يهدف إلى حث البنوك على ألا تربط عمليات الإقراض التي تقوم بها بشكل كامل بالدورة الاقتصادية، لأن ذلك يربط نشاطها بها، بحيث في حالة النمو والازدهار تنشط البنوك بشكل كبير فيما يخص تمويل الأنشطة الاقتصادية، أما في حالة الركود الاقتصادي يتراجع نشاط الإقراض فيتسبب في إطالة فترة هذا الركود، لذلك يتوجب عليها تكوين مؤونات لأخطار متوقعة (في حالة الانتعاش تحسبا للركود)، بالإضافة إلى تكوين منطقة عازلة إضافية للرأسمال من خلال زيادة الاحتياطات وعدم توزيع الأرباح، ويضعف هذا العازل من الرساميل المكون أثناء الازدهار والنمو من قدرة البنوك على استيعاب الصدمات أثناء فترات الركود أو الأزمات¹⁶.

المحور الخامس: نسبة تغطية السيولة

تهدف لجنة بازل من خلال هذا المحور إلى تعزيز السيولة في البنوك، وهذا بعد الملح الذي حصل إبان الأزمة المالية، لهذا عمدت إلى وضع معيارين للإشراف على مخاطر السيولة وهما¹⁷:

- نسبة السيولة قصيرة الأجل (LCR)، حيث تهدف اللجنة من خلال هذه النسبة إلى تعزيز مرونة للمخاطر المتوقعة للبنوك عن طريق وجود موجودات سائلة كافية ذات جودة عالية تمكنها من الصمود لمدة 30 يوم خلال حدوث أي أزمة محتملة، وتحسب هذه النسبة كما يلي:

الأصول السائلة عالية الجودة

$$\text{نسبة السيولة قصيرة الأجل} = \frac{\text{صافي التدفقات النقدية خلال 30 يوما}}{\text{صافي التدفقات النقدية خلال 30 يوما}} \leq 100\%$$

صافي التدفقات النقدية خلال 30 يوما

الأصول عالية الجودة هي النقد واحتياطيات البنوك المركزية، الأوراق المالية المصدرة من طرف الجهات السيادية والبنوك المركزية، المؤسسات المالية، سندات الدين التي تصدرها الشركات الصناعية والتجارية، أما صافي التدفقات النقدية فهي مفصلة نسبياً، وتختلف حسب نوع العميل، فعملاء التجزئة أقل تقلباً، أما المؤسسات المالية هي الأكثر تقلباً لذلك رجحت بـ $100^{18}\%$.

. نسبة السيولة طويلة الأجل (NSFR) ، وتهدف إلى توفير مصادر تمويل مستقرة لتعزيز المرونة لفترات زمنية أطول (سنة)، وذلك لمواكبة التركيبة الأساسية للموجودات والمطلوبات

الموارد المتاحة لسنة

$$\text{نسبة السيولة طويلة الأجل} = \frac{\text{الموارد المتاحة لسنة}}{\text{الحاجة للتمويل المستقر لمدة سنة}} \leq 100\%$$

تتمثل الموارد المستقرة في رأس المال الخاص والأسهم الممتازة وباقي الخصوم التي تكون مدتها الفعلية سنة أو أكبر، أما الحاجة للتمويل فهي مجموع قيمة الأصول الممولة من قبل البنك، كل أصل يرجح بمعامل معين والمجموع يضاف إلى الحاجة للتمويل للعناصر خارج الميزانية التي ترجح بمعاملات معينة.

المحور الثالث: تطبيق اصلاحات بازل 3 في الدول العربية

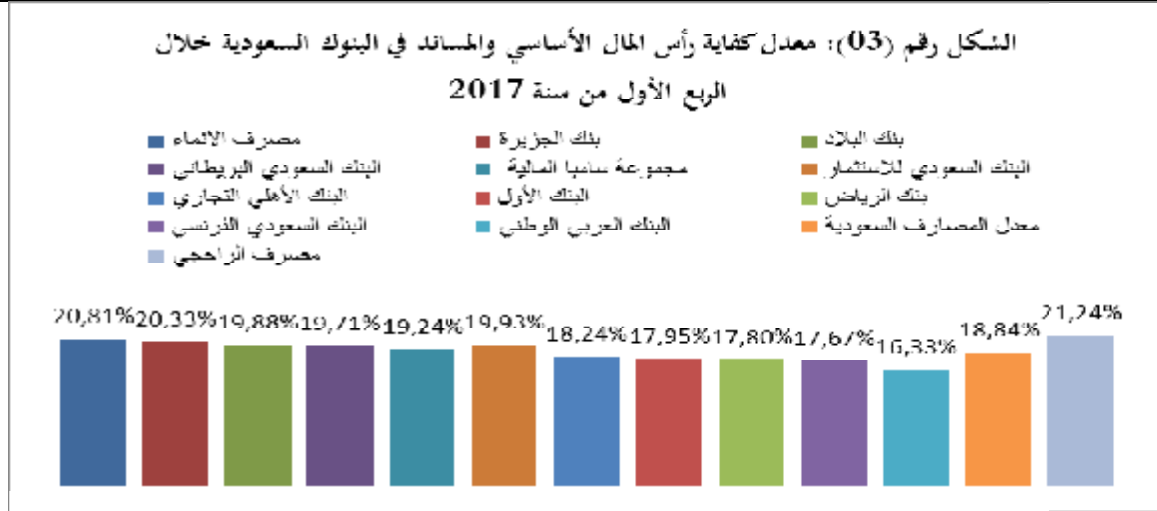
إن الإجراءات التي اتخذتها الدول لم تكن سوى مساعدات من الحكومات لإنقاذ بنوكها من الانهيار بغية الحفاظ على أنظمتها البنكية، ونظراً للآثار الجسيمة التي أنجرت عن الأزمة فقد استدعى الأمر إعادة النظر في القوانين والتشريعات التي تحكم البنوك وتسيورها، الأمر الذي دفع بالهيئات الدولية (وعلى رأسها بنك التسويات الدولية) إلى القيام بإصلاحات تضمن سلامة النظام البنكي العالمي في ظل التطورات العالمية، وهو ما جاءت به اتفاقية بازل الثالثة.

بالرغم من كون مقررات بازل 3 قد شكلت تحدياً كبيراً بالنسبة للدول العربية فيما يخص تطبيقها، وذلك بالنظر لخصوصية أنظمتها البنكية والأحداث التي تعانيتها مؤخراً، لأن تطبيق مثل هذه المعايير يفرض على الدول احتجاجاً جزء كبير من أرباحها لمواجهة المخاطر البنكية، وبالنظر لتداعيات الأزمة المالية على دول المنطقة التي تعد في أغلبها دول نفطية، فلم تتأثر أنظمتها البنكية، بل ساهمت المداحيل النفطية في زيادة نمو الودائع البنكية في بنوكها، وفيما يلي عرض لأهم الدول العربية التي استطاعت تطبيق مقررات بازل 3

1 - البنوك السعودية:

لم تتأثر البنوك السعودية تأثيراً كبيراً ومباشراً على إثر الأزمة المالية العالمية، ويرجع ذلك إلى عدم انكشاف البنوك المحلية على أزمة الرهن العقاري، وما ساعد البنوك السعودية على تطبيق مقررات بازل 3 هو الفترة التي منحتها اللجنة للبنوك والتي من خلالها استطاعت بناء احتياطياتها.

تسير البنوك السعودية بخطى متسارعة لتطبيق مقررات بازل 3، حيث استوفت كل القرارات خلال سنة 2015، وذلك قبل التطبيق النهائي والمقرر في سنة 2019، لتصبح الأولى عالمياً لاستكمال تطبيق مقررات بازل 3، حيث أقرت القانون النهائي المتعلق بنسبة الملاءة ودخل حيز التنفيذ، وقد وصلت هذه النسبة إلى ضعف ما كان مقرراً من طرف لجنة بازل (10.5% بحلول سنة 2019)، وهو ما جعل البنوك السعودية تتميز عالمياً بنسبة الملاءة العالية والشكل الموالي يوضح ذلك:



المصدر: المصارف السعودية تتجاوز شرط "بازل 3" لكفاية رأس المال بنحو الضعف، مقال منشور على الموقع: 04-03-2017

www.aleq.com/

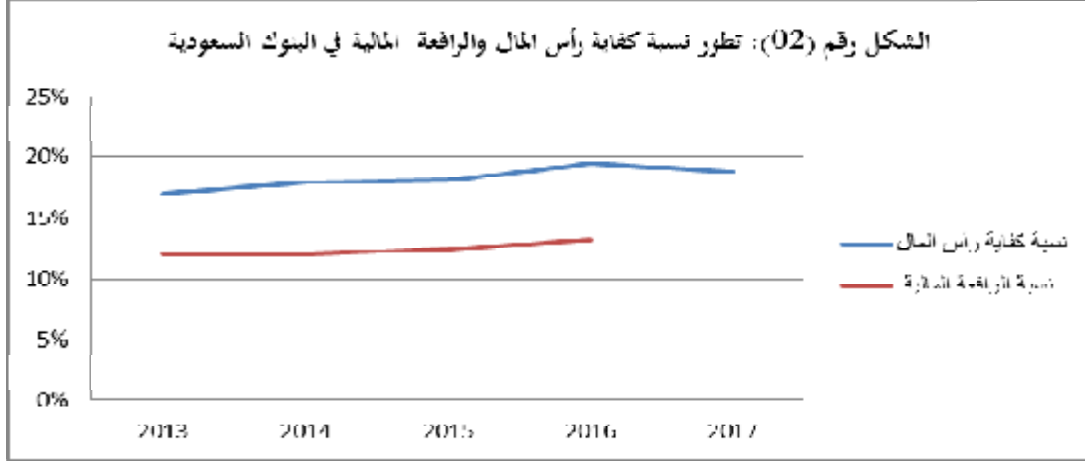
من خلال الشكل يتبين أن نسبة كفاية رأس المال في البنوك السعودية قد تجاوزت ضعف ما كلن مقررا من طرف لجنة بازل، حيث تصدر مصرفي الراجحي والصادرة بنسبة 21.24%، يليه مصرف الإنماء بنسبة 20.81%، ثم بنك الجزيرة بنسبة قدرت بـ 20.33%، والبنوك الأخرى تراوحت النسبة فيها ما بين 16% و 19%، أي أن آخر بنك في من هذه البنوك وصلت نسبة كفاية رأس المال به 16%

كما أصدرت في جانفي 2013 تعميم نهائي بشأن نسبة السيولة قصيرة الأجل والذي دخل حيز التنفيذ كذلك وقد وصلت إلى نسبة السيولة الكلية المقدرة بـ 100% قبل سنة 2019، أما فيما يخص نسبة الرافعة المالية والتي قدرت بـ 3% (مثل ما ورد في الوثيقة الرسمية للجنة بازل) أدخلت حيز التنفيذ في جانفي 2011.

الجدول رقم (02): تطور نسبة كفاية رأس المال والرافعة المالية في البنوك السعودية

السنة	2017	2016	2015	2014	2013	
نسبة كفاية رأس المال الاجمالية	18.84%	19.5%	18.1%	17.9%	17%	
نسبة الرافعة المالية	-	13.2%	12.4%	12%	12%	

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على تقارير الاستقرار المالي (2015، 2016، 2017)، مؤسسة النقد العربي السعودي.



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (02).

يوضح الشكل أعلاه تطور نسبة كفاية رأس المال والرافعة المالية في البنوك السعودية خلال الفترة (2013-2017)، حيث نلاحظ أنه في سنة 2013 قدرت نسبة كفاية رأس المال بـ 17% وهي سنة بداية تنفيذ مقررات بازل 3، وهي أعلى من ما كان مقررا من طرف لجنة بازل، وتواصلت زيادة النسبة حتى سنة 2016 فقد بلغت 19.5% وبالموازاة شهدت نسبة الرافعة المالية ارتفاعا كبيرا، حيث بلغت في سنة 2016 ما يعادل 13.5% وهي أعلى من نسبة الرافعة المقررة في بازل (3%).

2 - البنوك الإماراتية:

البنوك الإماراتية هي الأخرى تسير على خطى البنوك السعودية في استيفاء تطبيق مقررات بازل 3، ففي جانفي 2012 أصدر مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي تعميما لكافة البنوك بشأن نظام السيولة، ويهدف هذا النظام إلى التحقق من التسيير الجيد لمخاطر السيولة لدى البنوك العاملة في الدولة وأنها تتماشى مع توصيات لجنة بازل للرقابة البنكية، وقد قسم إلى ثلاثة أقسام، يضم القسم الأول المتطلبات النوعية لتسيير خطر السيولة ومن خلاله تم إلزام البنوك بالتقيد بمبادئ تسيير مخاطر السيولة، أما القسم الثاني يضم المتطلبات الكمية، حيث أقر البنك المركزي أربع نسب للسيولة منها اثنين مرحليتين لحين بدء تطبيق نسبة التغطية (LCR)، وفيما يلي شرح لهاتين النسبتين¹⁹:

- **نسبة الأصول السائلة:** يجب على البنوك بموجب هذه النسبة أن تحتفظ بما يعادل 10% من خصومها في شكل أصول سائلة عالية النوعية، وقد بدأ العمل بها بدء من جانفي 2013 بقيت سارية المفعول إلى غاية ديسمبر 2014 تاريخ البدء في تطبيق نسبة تغطية السيولة.
- **نسبة استخدام الأموال إلى مصادر التمويل المستقرة (USRR):** تعتبر هذه النسبة نسخة معدلة للنسبة المعمول بها سابقا (القروض إلى الودائع - 1987 -)، والهدف منها هو إعداد البنوك لتطبيق نسبة صافي مصادر التمويل المستقرة (NSFR) الواردة في بازل 3 وقد بدأ العمل بها في جوان 2013. تحدد هذه النسبة الاستخدامات الرئيسية للأموال، وكذلك الأنواع المختلفة لمصادر التمويل المستخدمة من قبل البنوك، كما أنها تضع عوامل استقرار لمصادر التمويل، و عوامل التمويل المستقرة المطلوبة (عوامل الاستخدام) لفئات الأصول، وبعد استخدام العوامل المشار إليها تقسم صافي استخدام الأموال على صافي مصادر التمويل والنتيجة ينبغي أن تقل عن 100%.
- ومن خلال القسم الثالث، ألزم البنك المركزي البنوك استكمال تقرير السيولة لتسهيل مراقبة السيولة بفعالية واتخاذ الاجراءات اللازمة في الوقت المناسب عند ظهور دلائل تنذر بحدوث مصاعب في السيولة.
- أما عن نسب السيولة المقررة من طرف لجنة بازل فقد بدأ العمل بنسبة تغطية السيولة (LCR) بتاريخ 1 جانفي 2018، أما نسبة صافي مصادر التمويل المستقرة (NSFR) فقد كان مقررا أن تدخل حيز التطبيق اعتبارا من 1 جانفي 2018.
- وفيما يخص كفاية رأس المال أصدر البنك المركزي بتاريخ 23 فيفري 2017 قانونا يتعلق بكفاية رأس المال²⁰، وذلك بهدف التحقق من أن كفاية رأس المال في البنوك العاملة بالدولة تتماشى مع الأنظمة المعدلة الصادرة عن لجنة بازل، ومن خلال المادة رقم (3) تم

تحديد مكونات رأس المال (الشق 1 والشق 2)، كما تضمن في المادة رقم (8) متطلبات الإفصاح للمساعدة في تحسين شفافية رأس المال الرقابي وانضباط السوق، أما المادة رقم (9) فقد حددت الترتيبات الانتقالية لتطبيق هذا النظام كما يلي:

u يتعين على البنوك تطبيق 80% خلال الفترة (جانفي 2017 - ديسمبر 2017)، ونسبة 100% بدء من جانفي 2018.

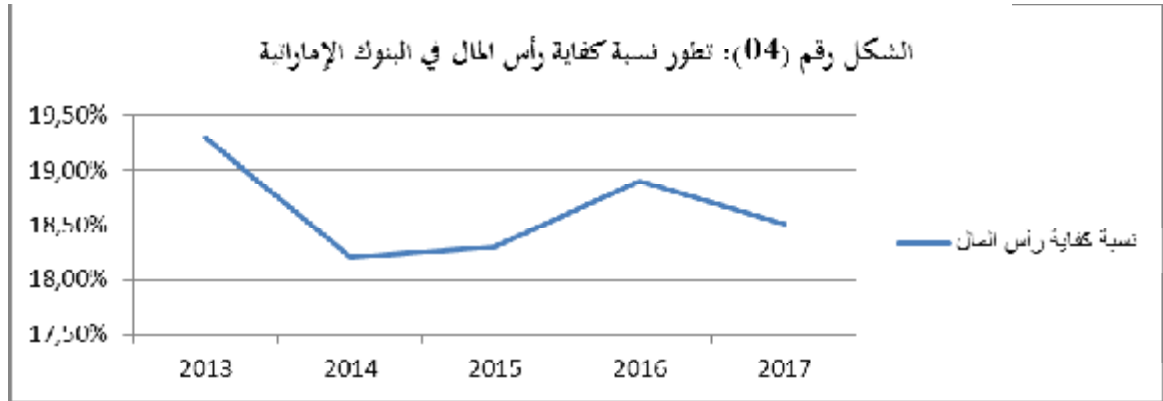
u يتم السحب التدريجي للأدوات الرأسمالية التي لم تعد مؤهلة كحقوق ملكية غير عادية (الشق 1)، أو كرأس مال الشق 2، على فترة تمتد إلى 10 سنوات.

u يتم استبعاد الأدوات الرأسمالية التي لا تستوفي متطلبات النظام من حقوق الملكية العادية (الشق 2) اعتباراً من 31 ديسمبر 2017.

الجدول رقم (03): تطور نسبة كفاية رأس المال في البنوك الإماراتية

السنة	2013/12	2014/12	2015/12	2016/12	2017/06
نسبة كفاية رأس المال	19.3%	18.2%	18.3%	18.9%	18.5%

المصدر: المؤشرات المصرفية بدولة الإمارات، تقرير صادر عن البنك المركزي لدولة الإمارات العربية المتحدة، جويلية 2017.



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (2).

يوضح الشكل السابق تطور نسبة كفاية رأس المال في البنوك الإماراتية خلال الفترة (2013 - جوان 2017)، حيث نلاحظ أن هذه النسب تتجاوز بكثير ما هو مقرر من طرف لجنة بازل والتي من المفترض أن تصل إلى 10.5% خلال سنة 2019، فخلال سنة 2013 قدرت بـ 19.3%، وهو ما يبين أن البنوك الإماراتية لم تتأثر كثيراً بالأزمة، لكن أزمة البترول التي حدثت في سنة 2014 كان لها أثر نوعاً ما حيث انخفضت نسبة كفاية رأس المال إلى 18.2% لترتفع سنة 2016 إلى 18.9%.

3- البنوك البحرينية:

يتكون النظام البنكي في البحرين من بنوك تقليدية وبنوك إسلامية، ويشكل العنصر الأكبر من النظام المالي، حيث ينفرد بأكثر من 85% من إجمالي الموجودات المالية للقطاع. وتشتمل شريحة البنوك التقليدية على 19 بنكا لخدمات الأفراد، و69 بنكا لخدمات الشركات، وبنكين اثنين متخصصين، بالإضافة إلى 36 مكتب تمثيل لبنوك خارجية. وتقدم شريحة البنوك الإسلامية منتجات وخدمات مطابقة لأحكام الشريعة الإسلامية ومبادئها، وتشتمل 6 بنوك لخدمات الأفراد و18 بنكا لخدمات الشركات.

ضمن جهود البنك المركزي المستمرة الرامية إلى تعزيز الإطار الرقابي من خلال اعتماد معايير لجنة بازل، قام البنك بإصدار توجيهات عالية المستوى في شهر جوان 2013 تتضمن الإطار الزمني لتنفيذ اتفاقية بازل، وتستند هذه التوجيهات إلى عدة مراحل، حيث أصدر البنك توجيهاته لجميع البنوك المحلية يطلب بموجبها أن تقوم البنوك بتزويده بتقارير أولية عن نسب الرافعة وكفاية رأس المال ونسب السيولة تبعاً لمتطلبات بازل 3 بشكل ربع سنوي وذلك اعتباراً من مارس 2013.

ويوفر الإطار الزمني المعتمد ترتيبات انتقالية للبنوك بغرض الامتثال لمتطلبات رأس المال الجديدة المؤهلة والذي يهدف إلى ضمان قدرة البنوك على تلبية متطلبات رأس المال الجديدة خلال فترة زمنية معقولة والتي بدأ العمل بها في عام 2015، وخلال هذه الفترة التزمت البنوك بنسبة كفاية رأس مال قدرها 12.5% وهي أعلى من الحد الأدنى المطلوب في اتفاقية بازل 3.

خلال ديسمبر 2013 قام البنك المركزي بإصدار ورقة استرشادية للبنوك حول اجراء تعديلات على كفاية رأس المال من مجلد التوجيهات الأول ليتضمن التعريف الجديد لرأس المال الرقابي حسب ما أقرته لجنة بازل²¹.

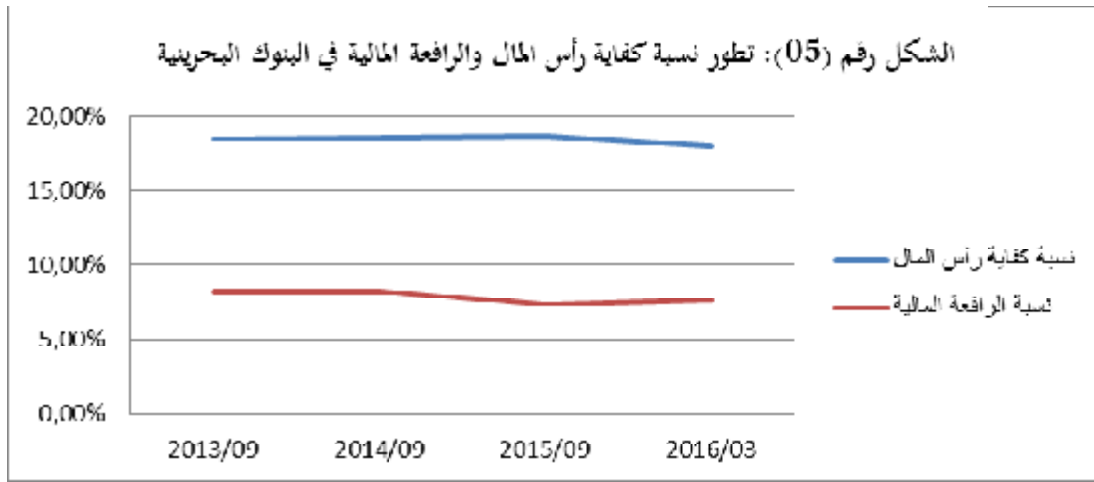
في 23 أكتوبر وجه محافظ البنك المركزي البحريني دعوة للبنوك البحرينية تتضمن طلب الاندماج، بهدف تقوية مركزها المالي (أغلب البنوك البحرينية ذات رأس مال صغير)، وقد شهدت الساحة البنكية البحرينية اندماج 8 بنوك ضمن 3 كيانات بنكية، ويأتي كل هذا في إطار تطبيق مقررات بازل 3 فيما يخص نسبة كفاية رأس المال، أما فيما يخص معايير السيولة فهي تشكل تحديا كبيرا²²، ذلك لارتباط الاقتصاد بالعائدات النفطية.

في ماي 2016 قام البنك المركزي بإدخال تعديلات على فصل متطلبات الإفصاح العام وفقا لما جاء في بازل 3، وبدأ باستلام التقارير المالية النصف سنوية وذلك ابتداء من جوان 2016، كما قام بإصدار ورقة استرشادية حول متطلبات بازل 3 المتعلقة بالرافعة المالية (Leverage)، وقد تم مناقشة الملاحظات المستلمة على هذه الورقة، ولا يزال يعمل على تحديثها.

الجدول رقم (04): تطور نسبة كفاية رأس المال والرافعة المالية في البنوك البحرينية

2016/03	2015/09	2014/09	2013/09	
18.1%	18.7%	18.6%	18.5%	نسبة كفاية رأس المال
7.7%	7.4%	8.3%	8.3%	نسبة الرافعة المالية

Source : financial Stability report, Central Bank of Bahrain,(Jul 2016, Aug 2015, Aug 2014)



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (04).

يوضح الشكل أعلاه تطور نسبة كفاية رأس المال والرافعة المالية في البنوك البحرينية خلال الفترة (2013-2016)، ونلاحظ أن هذه النسبة تتجاوز بكثير النسبة المقررة من طرف لجنة بازل، حتى أنها وصلت خلال 2013 ما يعادل 18.5% وذلك قبل البدء في تنفيذ مقررات بازل 3، والتي تم العمل بها بدء من جانفي 2015، ونلاحظ تواصل زيادة النسبة إلى غاية سنة 2013 التي عرفت خلالها انخفاضا طفيفا ووصلت إلى 18.1%، ونفس الشيء بالنسبة للرافعة المالية التي تجاوزت هي الأخرى بما يفوق ضعف النسبة الواردة في اتفاقية بازل 3 (3%)، فخلال سنة 2013 قدرت بـ 8.3%، لكنها عرفت انخفاضا خلال سنة 2016 بـ 0.6%.

خلاصة:

من خلال هذه الدراسة حاولنا الوقوف على أهم آثار الأزمة المالية على الدول العربية، حيث تبين أن الدول (الدول الخليجية) التي بها أسواق المالية نشطة ومفتحة على الأسواق المالية العالمية، قد تأثرت وشهدت هبوطا كبيرا في مؤشراتنا المالية، أما الدول الأخرى فقد تأثرت صادراتها النفطية وتراجعت خلال الأزمة المالية، كما حاولنا تبيان الإجراءات التي اتخذتها الدول العربية في سبيل التقليل من حدة آثار الأزمة المالية وهي اجراءات تزامنت مع تم القيام به على المستوى الدولي، ولأن الساحة البنكية العالمية شهدت ميلاد مقررات جديدة للجنة بازل، والتي سارعت الدول لتطبيقها، فقد عملت الدول العربية على ادخال هذه المقررات على أنظمتها البنكية من خلال اتخاذ جملة من الاجراءات والقوانين، وقد لاحظنا أن الدول الخليجية (محل الدراسة) قد التزمت بالتطبيق الفعلي لهذه المقررات وتجاوزتها بأشواط كبيرة وقبل التنفيذ النهائي لها (التنفيذ النهائي الذي أقرته لجنة بازل هو سنة 2019)، وما مكن هذه الدول من الوصول لهذا الانجاز هو عدم تأثر أنظمتها البنكية جراء الأزمة المالية، كما لأن لنمو العائدات النفطية جراء زيادة الصادرات النفطية، دورا كبيرا في توفير السيولة وبناء مخصصات واحتياطات رأس المال.

الهوامش:

¹ جمال الدين رزوق، الأزمة المالية العالمية وقنوات تأثيرها على اقتصادات الدول العربية، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، 2011. ص ص: 13-22.

² فريد كورتل، كمال رزق، الأزمة المالية مفهومها أسبابها وانعكاساتها على البلدان العربية، المؤتمر العلمي الثالث حول الأزمة المالية العالمية وانعكاساتها على اقتصاديات الدول، جامعة الإسراء الخاصة، الأردن، 2009، ص 19.

³ حمزة طيبي، تفعيل الرقابة على أعمال البنوك بالجزائر وفق المعايير الدولية للجنة بازل، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر (3)، 2012-3013، ص ص: 153-157.

⁴ زبير عياش و سناء العايب، إصلاحات النظام البنكي العالمي بعد الأزمة المالية العالمية، مجلة العلوم الانسانية، جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد (45)، نوفمبر 2016، ص: 481.

⁵ عياش زبير، اتفاقية بازل 3 كاستجابة لمتطلبات النظام البنكي العالمي، مجلة العلوم الانسانية، جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد 31/30، ماي 2013، ص: 455.

⁶ Basel 3, A global regulatory framework for more resilient banks and banking systems, Basel committee on banking supervision, December 2010, p12

⁷ سهام بن شيخ، التحديات العملية لتطبيق معايير بازل 3 وآليات التطوير، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2016، ص: 36.

⁸ حياة نجار، اتفاقية بازل 3 وآثارها المحتملة على النظام المصرفي الجزائري، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 13، 2013، ص: 280.

⁹ إصدار لجنة بازل للإصلاحات والمبادئ والمعايير التي تتكون منها اتفاقية بازل الثالثة بإطارها، بنك قطر المركزي، الباب الثالث عشر (الجدول والنماذج وتعليمات تعبئتها)، نوفمبر 2011، ص: 257.

¹⁰ حياة نجار، مرجع سابق، ص: 281.

¹¹ زبير عياش، مرجع سابق، ص: 140.

¹² هبة عبد المنعم، متطلبات رأس المال الإضافي للحد من مخاطر التقلبات في دورات الأعمال ومنح الائتمان، ورقة مقدمة في الاجتماع الخامس والعشرين للجنة العربية المصرفية، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، ماي 2015، ص: 05.

¹³ Basel Committee on Banking Supervision, Guidance for national authorities operating the countercyclical capital buffer, December 2010, pp : 2-5

¹⁴ زبير عياش، مرجع سابق، ص: 140.

¹⁵ Frédéric Hache, **Bale 3 en 5 questions : des clefs pour comprendre la réforme**, Finance Watch, May 2012, p : 04.

¹⁶ سليمان ناصر، المعايير الاحترازية في العمل المصرفي ومدى تطبيقها في المنظومة المصرفية الجزائرية، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 14، 2014، ص ص: 47-48.

¹⁷ زبير عياش و سناء العايب، مرجع سابق، ص ص: 483 - 484.

¹⁸ Dov Ogien, **Comptabilité et audit bancaire**, 4eme édition, DUNOD, Paris, 2014, p :489

¹⁹ تعميم رقم 2012/30، الصادر بتاريخ 12 جويلية 2012 والمتعلق بنظام السيولة لدى البنوك، مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي، ص ص: 06-07.

²⁰ تعميم رقم 2017/25، الصادر بتاريخ 23 فيفري 2017 والمتعلق بكفاية رأس المال، بنك الإمارات العربية المتحدة المركزي.

²¹ تطور الأنظمة التشريعية والرقابية، تقرير سنوي صادر عن مصرف البحرين المركزي، 2013، ص: 11.

²² <http://www.islamicbankingmagazine.org/>